الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

إعلام

الإعلام العربي وصناعة عنف الصورة

علي حسن الفواز

صناعة الصورة تمثل واحداً من المصادر المهمة والفاعلة في الصناعات الاعلامية ذات الاثر الواسع في اشتغالات الخطاب الإعلامي المعاصر، وفي توجيه الكثير من مسارات صياغة الرأي العام، لان الصورة أضحت هي الموجه الدلالي الفائق لتوجيه الأفكار والرسائل. ولا احد ينكر الآن في الاوساط الاعلامية والسياسية، وحتى عند مخططي صناعة الإعلام، وصناعة القرار سلطة أثر هذه الصورة ووظائفها المهيمنة على موجهات صناعتنا الثقافية الإعلامية التي باتت مفتوحة على فضاءات واسعة تتجاذب فيها ملايين الرسائل الاعلامية، كما لا يمكن لأحد ان يتجاوز قدرة هذه الصورة الاعلامية في اختراق النظام التقليدي الافقي التقليدي للرسالة الاعلامية التي تعودنا عليها وتكرست في منظومة الاتصالات التقليدية..

لكن هذه الصورة ورغم خضوعها لسياق الفكرة والرسالة، ولموجهات العديد من الأفكار، الاّ انها تبقى في الخطاب الإعلامي حيادية في سياق التعاطي مع التوصيف المهني للرسالة الاعلامية، الاّ انها كثيرا ما تفقد هذه الخاصية في سياق استخدامها وتوظيفها ضمن ماتجتهده بعض وسائل الاعلام ذات الأجندات والمرجعيات السرية والغامضة، خاصة في توظيفها ضمن صناعة رسائل إعلامية او سياسية تضع تلك الصورة بمثابة النص الباث للموقف، او النص الشارح والمفسر الذي يختصر الكثير من الكلام..

في إعلامنا العراقي والعربي المرئي باتت صناعة الصورة بمثابة اشكال واسعة من صناعات وموجهات الصراعات والحروب، او ربما ادخلها البعض في سياق الخدمة الفعلية لأجندات وسياسات جعلت هذه الصورة جزءا فاعلا في نص سلطتها، وبالطريقة التي افقدتها حياديتها المهنية، اذ أخضعتها الى مهيمنات خارجية، والى مرجعيات وموجهات اسبغت عليها دلالات مفترضة وقصدية ووضعتها في النسق الذي يعبر عن مصالح هذه الجهة او تلك، خاصة تلك الصورة التي تتحول الى خطاب، خطاب في الاتصال، وخطاب في التأثير على الجمهور، ناهيك عن الخطاب الذي يتحول الى صدمة كنوع من الاتصال المباشر ذي التأثير السريع على جمهور مستهدف برسائل معينة.. الصورة الموحية الى الجمهور، هي الصورة المثيرة والمؤثرة على الوعي العمومي من خلال إرسال إشكال معقدة من الرعب البصري واحيانا من الارهاب البصري، فهي الصورة التي تمثل الخطاب المضلل، والذي يجد شرطه في التوصيل عبر ما تنحاز الى صناعة حزمة من الرسائل التي تتشوه فيها القيم الإنسانية والأخلاقية وحتى القيم العلمية والمعرفية.

اشكاليات الاثر الذي باتت تتركه الصورة على الوعي والذائقة والموقف، باتت محض صدمات ورسائل يومية تبثها القنوات الفضائية الواسعة الطيف من خلال انتقائها لارسال تلك الصور.

الصورة/الرسالة، والصورة/الوسيلة، تمثل الآن الشكل الاكثر تعقيدا لما يمكن ان نسميه بـ (الثورة الصورية) خاصة تلك الصورة القابلة للتغاير بحكم النظام الرقمي (الدجيتال) اذ يمكن لهاتين الصورتين ان تتحولا الى ممارسات بشعة ومدمرة في اشاعة الايديولوجيا والمواقف السياسية التي تعبّر عن مرجعيات هذه القناة الفضائية او تلك، او بمعنى أدق الجهات التي تمول هذه القناة او غيرها، خاصة وان المرجعيات الداعمة للقنوات الفضائية لم تعد رؤوس اموال تجارية استثمارية فقط، بقدر ما اصبحت رؤوس اموال سياسية وأموالاً دينية، وكثيرا ما تحولت الآن الى أموال قذرة يدخل فيها النظام الخابراتي والارهابي والحكومي وبالشكل الذي يجعل النظام الاعلامي وسيلة من وسائل انتاج وبث وتداول معلومات وافكار وصور بعينها بهدف التأثير على الرأي العام الداخلي والخارجي، وانتاج وسائل ضغط قوية يمكن ان تؤثر على مسار الاحداث، او تأطرها بأطر محددة، بما فيها إحداث الصراعات الداخلية والازمات العالمية وحتى الحروب والازمات الاقتصادية.

في الكثير من القنوات العربية ومنها بعض القنوات العراقية للأسف نجد هذه الظاهرة شاخصة للعيان، خاصة تلك التي تضع مرجعيات وتوجهات الجانب التمويلي الاساس الذي يحدد سياساتها الإعلامية وأنماط الرسائل التي تبثها الى الجماعات السياسية او الجماعات المدنية، خاصة وان اغلب هذه القنوات باتت تستعين بالصورة اساسا اجرائيا في سياق تعاطيها مع المادة الخبرية والتحليل الخبري اللذين يشكلان الأساس الإجرائي في عملها وفي صناعة موقفها من الازمات والصراعات الداخلية والقومية والدولية.

هذه المادة تحتاج الى جاهزية واسعة في انتاج واستخدام الصورة بما فيها الصورة المفبركة كالتي استخدمت ذات مرة في احدى حلقات برنامج الاتجاه المعاكس في الحديث عن أحداث التعذيب في السجون العراقية، والتي تبين انها غير صحيحة وانها مشوهة وان الاحداث المأخوذة منها تعود الى احداث حدثت من أحد سجون الدول الإقليمية، ناهيك عن القصدية الدعائية والإعلانية التي توظف خدمة لرسالة او هدف سياسيين، اذ تنتقي هذه القنوات صورا بعينها عند الحديث عن مظاهر العنف في العراق، او مظاهر الفقر الاجتماعي من خلال إبراز تداعيات الحدث السياسي الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية..فضلا عن ان بعض القنوات عمدت الى تحويل بعض القضايا الإنسانية خاصة بعد الأحداث الإرهابية، الى وسيلة ذات أهداف معينة، تستدر بها التأثير او ربما استقدام رؤوس اموال سياسية تحت لافتة دعم ورعاية مثل هذه الحالات الانسانية. كما ان بعض القنوات تحولت ايضا خلال تغطيتها للاحداث السياسية وللصراعات والتجاذبات السياسية، وحتى بعد الاحداث الارهابية التي يتعرض لها الابرياء في هذا المكان او ذاك الى ابواق دعائية، تخدم اجندة بعض الانظمة السياسية وبعض المؤسسات الايديولوجية، ويضحى عملها في هذا السياق لا همّ له سوى اثارة الشكوى والتيئيس والتقليل من شأن العملية السياسية، والتقليل من شأن النجاحات في الملف الامني والملف السياسي، ناهيك عن إثارة النعرات والصراعات والاصرار على نقل الصورة التي تقول ان هذا الحدث يتجه الى كذا محور! وان القوى المعينة بالقصد تملك أهلية على المبادرة، وان غيرها هو باطل ومتمرد وضال، ناهيك عن ان تعاملها مع ازمة العراق بات هو الفيصل في تحديد موجهات الرسالة الاعلامية وصورتها، فالشارع العراقي كما تقول الصورة يضج بالفقر والعنف، والشوارع المقطوعة والناس المحرومين، وان صورة اللازمات السياسية شاحبة، وان الارهابيين واصحاب الميليشيات يتجولون في الشارع ويفرضون سلطتهم عليه، وهذه الصورة تتكرر كثيرا في الاعلام العربي وكذلك في بعض الاعلام العراقي.. اصحاب بعض القنوات الفضائية العربية والعراقية وعلى تعدد مشاربهم، لم يعودوا يخفون خضوعهم الى موجهات محددة، تلك التي يتلّقون منها تمويلهم ودعمهم، والذين لهم اجندات في الملف السياسي العراقي، ناهيك عن اصرارهم على صناعة رسالة اعلامية تفتقر كثيرا الى المهنية. ربما بسبب التعقيدات الامنية، وبسبب الاثر الخطر الذي تتركه التجاذبات السياسية في التعاطي مع ملفات معقدة، وطبيعة هذه التجاذبات في توظيفها لهذا الخطاب الاعلامي او ذاك، او هذه القناة والصحيفة او تلك. لكن المشكلة الحقيقية تبقى في ضعف ضبط عمل الاعلام العراقي اولا، وتنظيم فعاليات الاعلام العربي والدولي والاعلام الخاص العامل في العراق، من خلال التجاوز على منظومة الترددات الموجودة في الفضاء العراقي وعدم استثمارها بشكل صحيح، خاصة وان الدستور العراقي الدائم قد اقر بوجود هيئة وطنية مستقلة تسمى(هيئة الإعلام والاتصالات) وانها المسؤولة عن اعطاء التراخيص والاذونات لعمل القنوات الفضائية والارضية والمحطات الاذاعية وعمل الجهات الخاصة التي تستخدم حزمة الترددات العراقية، وطبعا فإن ضبط وتنظيم السيطرة على هذه الترددات سيكون له الاثر الكبير على الامن الاعلامي والثقافي، ناهيك عن دورها في تنمية الاستثمار الوطنية في مجال الاعلام والاتصالات والذي بات يشكل في الاقتصاديات العالمية مصدرا مهما من مصادر دعم الاقتصاد الوطني وايجاد فرص عمل واسعة للعديد من الايدي العاملة...

إن التغاضي عن هذا الجانب واصرار البعض من المؤسسات الاعلامية على التجاوز على القانون العراقي، يمثل انهاكا للاقتصاد العراقي، وامعانا في الخرق الاعلامي والتجاوز على حقوق مهنية وسيادية، حتى بات اصرارهذه الجهات على ممارسة هذه السياسات الاعلامية وكأنه اصرار على الدفع باتجاه تبني مواقف معادية، والعمل بسوء نية على تغيير واقع بعينه في العملية السياسية العراقية، والتعتيم على الكثير من الحقائق، او القصدية في نقل الصور التي تعكس مشكلات موجودة وحقيقية، لكنها ليست وليدة تداعيات العملية السياسية الجديدة، بقدر ماهي جزء من هموم قديمة متراكمة وانهيارات عميقة في بنية المدينة السياسية والادارية بسبب الانقلابات الدموية والحروب العبثية والحصارات القاسية، وسوء ادارة الشأن العام، وطبعا فإن الاكتفاء بنقل هذه الصورة وتكرارها بشكل سيئ يعني ان هناك اجندات سياسية تضع هذه الصورة بمثابة الموقف الذي يرسل للعالم عن مجريات الحياة في العراق، دونما اشارة الى مسؤولية الجهات الارهابية وجهات دعمها في الداخل والخارج، ودور التدخلات الخارجية في استمرار انتاج صور العنف والصراع وتردي الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية، ولا عن الاسباب المسكوت عنها والتي مازال الارهاب الاعمى والحسابات الضيقة لبعض السياسيين داخل العملية السياسية وخارجها، والذين اصبحت لهم للاسف وسائل اعلام وقنوات فضائية تسهم يوميا في اغراق فضاء الاعلام العراقي بفوضى هذه الرسائل الاعلامية وصورها الشوهاء، ناهيك عن الأثر الخطر الذي يسببه استشراء ظواهر الفساد الاداري والمالي، والتي تسهم في تكريس ضعف اداراة الملف الاعلامي وتهيئة الظروف المناسبة لتكريسه كعلامة من علامات الاستقلال الوطني وسيادة الدولة الجديدة..

صحيح ان الحالة العراقية ليست مثالية، اذ ان حقائق التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي مازالت تفترض الكثير من التقاطعات والتجاذبات التي تحدّ من فاعلية التحول وتكرسه في الواقع وفي حياة الناس. وصحيح ان الجميع ليسوا عند خط شروع واحد، وعلى قلب واحد كما تقول ادبياتنا الشعبية،اذ ان هناك من القوى والاجندات مازالت تضع العراقيل امام العملية السياسية وعملية بناء الاقتصاد العراقي وترميم الخرابات التي حدثت بفعل الاحتلال والارهاب وسوء الادارة، والتي تسعى الى تقديم الصورة التي تعزز هذا الموقف اوغيره..

مقابل كل هذا نجد انفسنا امام حقائق ينبغي للجميع ان يتكاشفوا ازاءها بمسؤولية وامانة، فالى اين يذهب هؤلاء؟ وهل الاجندات المالية والمخابراتية والسياسية التي تدعمهم ستظل على ايقاع واحد، وانها ستظل تفتح كنوزها لهذا(الفضائي)او غيره دون حساب؟ وهل سيكون استشراء الخراب وبقاء الهموم والاحزان مريحا لضمائرهم وهم يتفرجون على احزان ابناء جلدتهم؟ وهل صورتنا الشوهاء ستظل هي المغذية الوحيدة التي تضخ منظومات المعلومات والاخبار والتقارير بذات الصور، وذات الرسائل؟

اظن ان هناك مشكلة اخلاقية قبل ان تكون مشكلة حسابات وسياسات، لان صاحب الخطيئة لايتورع من ارتكاب اية معصية او جريمة تعزز احساسه بلذة السلوك العدواني، فضلا عن ان هؤلاء يتحدثون كثيرا بنوع من النفاق الغريب!! فهم متطرفون مع التطرف، وليبراليون مع الليبرالية وسلفيون مع اصحاب الخطاب السلفي، وقوميون مع اصحاب الفقه القومي.

إن صناعة الواقع الجديد يتمثل بقواعد صناعات شاملة تبدأ من صناعة الافكار والمواقف وتنتهي عند صناعة الصورة، واعتقد ان الذين يتوهمون ان صناعتهم ستكون هي الرابحة واهمون! لان النتائج التي تكرس الحزن والخيبة ستصيب الجميع وستجعل كل الاسواق عاطلة والبضائع كاسدة، وبالتالي يخسر الجميع..

الوطن ملك لهذا الجميع، والجميع من حقهم ان يتحاوروا ويتقاطعوا، لكن ليس من حق احد ان يقول انا املك السواد وحدي وغيري يصطاد الغبار!! وهذا التوصيف العمومي لملكية الوطن هي الشرط الاساسي لتجاوز المحنة والهموم القديمة والقادمة، والتنازل عن مهنة التفرج على عنف الصورة التي نشاهدها كل يوم في قنواتنا الفضائية التي تذبحنا بسكاكين اهلنا..

من هناك

ماليزيا وإندونيسيا.. من الحرب الأيديولوجية إلى الحرب الثقافية

د. عبدالله المدني

لا تقتصر الحروب والصراعات ما بين الأمم حول الحدود والأراضي والمياه فقط. ففي أحايين كثيرة تتعداها لتدور حول أشياء غير مادية من تلك المدرجة ضمن الفنون والتراث والأطباق الوطنية والألعاب الشعبية. حدث ذلك ما بين إسرائيل والعرب حينما نسبت الأولى إلى نفسها أطباقا أو رقصات أو أزياء شامية وفلسطينية. وحدث الشيء ذاته ما بين الأمريكيين والإيطاليين حينما ادخل الأمريكان البيتزا والباستا الإيطاليتين ضمن مطبخهم التقليدي. وفي بريطانيا تكاد لا تخلو قائمة المطبخ الإنجليزي من أطباق هندية صرفة مثل البرياني والكاري. أما في الخليج فحدث ولا حرج. حيث ساهم التواصل الحضاري منذ أقدم الأزمنة والعصور ما بين الهنود وأهل الخليج في دخول العديد من الأطباق الهندية (مثل السمبوسة والبرياني والقيمة) إلى المطبخ الخليجي، بل وتأثرت أيضا الفنون والنقوش والأنغام الخليجية وأشكال الأثاث بمثيلاتها في الهند، ناهيك عن وجود عدد لا يحصى من المفردات ذات الجذور الهندية في اللهجة الخليجية الدارجة.

على أنه في مختلف تلك الحالات لم تصل الأمور إلى حملات إعلامية ممنهجة أو حملات مضادة للادعاء بأحقية كل طرف في ما سلبه من الآخر، وإنما بقيت الأمور في دائرة التنافس الصامت. أما سبب تطرقنا اليوم للحديث عن هذا الموضوع، فهو ما يدور منذ بعض الوقت في كل من اندونيسيا وماليزيا من حرب إعلامية متبادلة في الصحف ومحطات التلفزة، وذلك على اثر قيام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في الثامن من سبتمبر/ أيلول الماضي بإدراج فن "الباتيك" وتقنياته ضمن قائمة التراث الثقافي غير المادي الخاص بإندونيسيا، وتثبيت الأمر رسميا في الاجتماع الختامي للجنة الحفاظ على التراث غير المادي الذي انعقد في ابوظبي في أوائل الشهر الجاري، وقيام الرئيس الاندونيسي "سوسيلو بامبانغ يودويونو" بدعوة مواطنيه في الثاني من أكتوبر/ تشرين الأول إلى ارتداء ملابس الباتيك تعبيرا عن الفرح والزهو بهذا الانتصار (الذي جاء بعد انتصارين ثقافيين سابقين ونعني بهما قرار اليونيسكو في عام ٢٠٠٣ بإدراج فن ظلال العرائس التقليدي وفن الرقص المتموج بالخنجر ضمن لائحة التراث الاندونيسي غير المادي الواجب حفظه من الاندثار). علاوة على دعوة الرئيس يودويونو لرجال الأعمال الاندونيسيين إلى تكثيف جهودهم لزيادة صادرات البلاد من أقمشة الباتيك ولا سيما إلى الولايات المتحدة واستراليا ودول أوروبا حيث يوجد إقبال كبير عليها. والباتيك لمن لا يعرفه هو فن صباغة النسيج يدويا بواسطة أختام مصنوعة من الشمع وبنقوش مستوحاة من التراث الفني والتاريخي لآسيا، وهو لئن كان شائعا في مختلف أقطار جنوب شرق آسيا وتحديدا في ماليزيا وتايلاند وسنغافورة وبروناي، فان موطنه الأصلي هو إندونيسيا، حيث يعتبر الباتيك المصنوع في جزيرة جاوه هو الأغلى ثمنا والأكثر تميزا وجودة، وان كانت الهند تدعي أنها صاحبة الفن انطلاقا من الرسوم والنقوش المصاحبة لها، وكلها مستمدة من الأساطير الدينية الهندوسية والبوذية القديمة التي خرجت من الهند واكتسحت دول جنوب شرق آسيا.

ورغم أن قرار اليونيسكو لا يعني منع الدول الأخرى من صناعة أقمشة الباتيك أو تداول فنونها، وإنما يهدف أساسا إلى حماية هذا الفن من الاندثار والمحافظة على تقنياته اليدوية التقليدية بعدما تدخلت المكائن الحديثة فيه، (خصوصا في الصين التي استحوذت في عام ٢٠٠٨ على ١٠ بالمئة من مبيعات سوق الباتيك الاندونيسي والمقدرة بنحو ٢٩٠ بليون روبية اندونيسية أو ما يعادل ٣١ مليون دولار أمريكي، وذلك بسبب سعر المنتج المنخفض قياسا بالباتيك المصنوع يدويا)، فإن الاندونيسيين اعتبروا الأمر انتصارا لهم على جيرانهم الماليزيين الذين بحسبهم لطالما نازعوهم الأحقية في ملكية أشياء كثيرة ابتداء من الأراضي في ولاية بورنيو، و حقول النفط في منطقة "أمبالاتا"، والمنتجعات كما في منطقتي سيبادان وليجيتان (خسرتهما اندونيسيا لصالح ماليزيا بعد أن قدمت الأخيرة أدلة على تعميرها والاستثمار فيها) وانتهاء بفنون الرقص الفلكلوري (مثل رقصة "بنديت" التي تمارس في جزيرة بالي للترحيب بالضيوف ورقصة "ريوغ برونوروغو" ذات الأصل الجاوي، ورقصة "راساسايانغ" المعروفة في إقليم الملوك، وهذه الرقصات الثلاث استخدمتها ماليزيا للترويج لنفسها سياحيا بحسب ما ظهر في برنامج تلفزيوني دعائي على شاشة قناة فوكس الأمريكية)، وآلة "أنغلونغ" الموسيقية المصنوعة من البامبو، وطبق "لاكسا" المكون من النودل والبهارات الحارة.

أما ردة فعل كوالالامبور التي لم تسع لدى منظمة اليونيسكو إلى إدراج فن "الباتيك" باسمها رغم ادعائها بأنها شريكة فيه، فقد اتسمت بالهدوء حتى الآن. حيث وصف مسؤولوها ما قامت به جاكرتا بالأعمال غير المبررة، مستغربين من حساسية الاندونيسيين تجاه المسائل الثقافية (وان أرجعوه إلى الحسد والغيرة من قدرة كوالالمبور على توظيف التراث والفنون بصورة أفضل من جاكرتا في العملية التنموية مثلما تسعى إليه منظمة اليونيسكو) بل وصف هؤلاء ما قام به الاندونيسيون من تظاهرات فرح أمام السفارة الماليزية في جاكرتا بالعمل الاستفزازي والجارح، مضيفين بأن جيرانهم تنقصهم الكياسة والسلاسة في التعبير، ويتجاهلون عمدا حقيقة أن الثقافات والعادات والفنون يتم اقتباسها و تنتقل عبر الحدود، ولاسيما ما بين البلدان المتجاورة جغرافيا أو تلك التي تشترك في التاريخ الثقافي والإرث الحضاري. وفي هذا السياق تطرق معلقون ماليزيون إلى أن جارتهم الأخرى تايلاند، لم تقم بما قامت به إندونيسيا، على الرغم من أن ماليزيا اقتبست الكثير من الفنون التايلاندية ونسبتها إلى نفسها. وإذا ما أخذنا هذا الكلام في الاعتبار، فإن ما أجمع عليه بعض المراقبين من أن ما حدث يعكس ما يختفي تحت علاقات البلدين الطبيعية من مرارة وتوتر، مصدره أحداث سياسية تاريخية قديمة، أو عوامل اقتصادية مستجدة، قد يكون صحيحا.

فالذين عاشوا حقبة الستينيات يتذكرون بطبيعة الحال حملات التهديد والوعيد الراديكالية ذات الطابع الإيديولوجي التي أطلقها الرئيس الاندونيسي الأسبق أحمد سوكارنو تحت عنوان "كونفروتاسي أو المواجهة"، ضد الاتحاد الماليزي بمجرد قيام الأخير وكيف أنه لم يتردد في الدعوة إلى تحطيمه، واصفا إياه بالكيان العميل للغرب، وناعتا أول رؤساء الحكومات الماليزية، أي تنكو عبدالرحمن بنعوت نابية مثل صنيعة الاستعمار والرأسمالية، الأمر الذي زرع البذور الأولى للكراهية وعدم الثقة ما بين البلدين، خصوصا مع وجود إقليم بورنيو الذي كان سوكارنو يطالب به ضمن مكونات الاتحاد الماليزي.

وحينما ازدهرت ماليزيا وتفوقت على نفسها في مقابل تضعضع سلطة سوكارنو وانتهاء حقبته القاتمة، وانحدار اندونيسيا اقتصاديا نحو الهاوية، برزت خلافات من نوع آخر ما بين الجارتين اللتين تجمعهما قواسم مشتركة كثيرة على رأسها اللغة والدين والجوار الجغرافي. حيث أدى التخلف النسبي للاقتصاد الاندونيسي، مقابل رخاء ماليزيا وازدهارها (متوسط دخل الفرد الماليزي في السنة يبلغ ١٤٥٠٠ دولار أي أعلى من معدل دخل الفرد الاندونيسي بأربع مرات رغم الفارق الكبير في الثروات الطبيعية لصالح اندونيسيا) إلى هجرة مئات الآلاف من الاندونيسيين إلى ماليزيا بصور شرعية وغير شرعية بحثا عن العمل (تقول الإحصائيات الرسمية انه يوجد اليوم أكثر من ٦٠٠ ألف عامل اندونيسي في ماليزيا، يعمل جلهم في الوظائف التي يأنف منها الإنسان الماليزي، وأن ٢٧ بالمئة من هؤلاء هم من خادمات المنازل). وبحسب جاكرتا فإن مواطنيها هناك يتعرضون للتمييز و المعاملة القاسية ولا ينالون إلا أجوراً زهيدة جدا مع أوضاع غير مريحة لجهة السكن والاجازات الأسبوعية والرعاية الصحية، وتدعي السلطات الاندونيسية، أنه لهذه الأسباب مجتمعة، فإن سفارتها في كوالالامبور تستقبل شهريا كلاجئين أعدادا تتراوح ما بين ١٥٠- ٢٠٠ من العمالة المضطهدة.

بعيداً عما سبق ظهرت منذ أوائل الألفية الجديدة بؤرة توتر إضافية في علاقات البلدين الثنائية، مصدرها أعداد المتشددين الإسلاميين الذين يأتون من ماليزيا لارتكاب الأعمال الإرهابية فوق الأرض الاندونيسية، على نحو ما فعله الماليزيان "أزهري حسين" و "نور الدين محمد توب" اللذان تمكنت جاكرتا بشق الأنفس من قتلهما في تاريخين منفصلين بعد أن تسببا في مقتل أو جرح الكثيرين من خلال أعمال تفجير الفنادق والمنشآت. غير أن السلطات الماليزية أيضا غاضبة من جاكرتا للأسباب نفسها، حيث أنها كثيرا ما اكتشفت في مداهماتها الفجائية للأحياء التي تقيم بها العمالة الاندونيسية، وجود عناصر ذات صلة بشبكات الإرهاب العالمي، فعاملتها بقسوة طبقا لقوانين الأمن الداخلي المتوارثة منذ زمن الاستعمار البريطاني، الأمر الذي حدا بالاندونيسيين مرارا للشكوى، والإعراب عن السخط.

ولعل أفضل دليل على أن الثقة ما بين الجارتين الآسيويتين الشريكتين في منظومة آسيان باتت مفقودة أو وصلت إلى أدنى درجاتها منذ عقود، هو أن الزيارة التي قام بها النائب الأسبق للرئيس الاندونيسي "تراي سوتريسنو" إلى كوالالامبور في الثامن من سبتمبر/ أيلول الماضي والتي سبقت قرار منظمة اليونيسكو آنف الذكر، وذلك بهدف الاجتماع برئيس الحكومة الماليزية "تون نجيب رزاق" للتوصل إلى نوع من أنواع التنسيق من اجل الاستفادة المشتركة من الأيقونات الفنية والتراثية والثقافية للبلدين دون الدخول في صراع على أحقية تملكها، فشلت حينما وصل النقاش إلى موضوع استخدام المنتج الثقافي كشعار للترويج السياحي أو كمادة للاستغلال التجاري.

قضية

أربع سنوات قابلة للتجديد

أحمد جويد

يقضي العرف الديمقراطي بأهمية تحديد مدة تولي السلطة أثناء التداول السلمي لها بين الأحزاب والشخصيات التي تطرح نفسها عبر صناديق الاقتراع، فالأربع سنوات هي المدة المتعارف عليها في الدول ذات النهج الديمقراطي التعددي، وبتقليص هذه المدة لا يستطيع السياسي إكمال برنامجه الانتخابي الذي قام بعرضه على ناخبيه أثناء حملته الانتخابية، أما تمديدها إلى أكثر من أربع سنوات بدون الرجوع إلى صناديق الاقتراع فإنها تعني تحول السلطة الحاكمة إلى سلطة مستبدة وغير شرعية.

وفي كثير من الأحيان يتم تجديد الثقة بجهة ما لتولي السلطة لأكثر من ولاية انتخابية في حال أثبتت تلك الجهة أنها صاحبة مشروع انتخابي واضح استطاعت بولايتها الأولى تطبيق نسبة كبيرة منه، إضافة إلى جديتها في تطوير مشروعها الانتخابي الذي تعتزم تطبيقه في الولاية الثانية بما ينسجم وطموحات الناخب وإثبات صدق نواياها لناخبيها.

ومع اقتراب التنافس على تولي السلطة في العراق للدورة الانتخابية المقبلة لا بد لنا من النظر بعين الأهمية إلى جملة من الأمور التي تتعلق بمن يستحق أن يؤتمن على مصلحة الوطن والمواطن، إذا أخذنا بنظر الاعتبار إن معظم المكونات والشخصيات التي تتولى المسؤولية اليوم هي التي تطرح نفسها للمنافسة وبقوة وإصرار شديدين للوصول إلى مركز صنع القرار لولاية السنوات الأربع القادمة.

من هنا لا بد لنا من رؤية تحليلية نسلط من خلالها الضوء على مجريات الأحداث خلال الأربعة أعوام الماضية وما رافقها من ظروف وملابسات أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على صنع المواقف الايجابية والسلبية التي تتعلق ببرامج الكتل المشتركة في تشكيلة السلطة وطموحات الناخب العراقي ومقدار الحاجة لها في الحاضر والمستقبل وعلى المستويات الآتية:

أولا: المستوى الأمني

لا شك في أن الهاجس الأمني كان وما زال يشكل المطلب الأول للناخب العراقي وهو مطلب إنساني بكل المعايير كون الشعوب والمجتمعات تميل في طبيعتها إلى الشعور بالأمن والاستقرار لا إلى العنف والفوضى، فالتقدم والرخاء الاقتصادي يأتيان مع الاستقرار الأمني الذي يحمي رأس المال والمستثمر، والحق يقال أن هذا الجانب شهد تقدماً لا بأس به خلال الأعوام الأربعة الماضية، إذ تم تحقيق نتائج كبيرة ومهمة على الصعيد الأمني تمثلت في القضاء على معظم بؤر الإرهاب والتوتر في مختلف المدن العراقية والتي كادت أن تصل بالعراق إلى منزلق الحرب الأهلية، وما تحقق من انجاز فانه يحسب للحكومة العراقية الحالية كونها تسلمت ملفاً أمنياً غاية في التعقيد والحساسية، غير أن ذلك الانجاز رافقه عدد كبير من الخروقات القانونية متمثلة في عدد من الانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان قام بارتكابها البعض من منتسبي الأجهزة الأمنية إما بدوافع شخصية أو بتحريض من جهات سياسية، صاحبها غض الطرف عن الجهات أو الأشخاص الذين ارتكبوا تلك الخروقات داخل الأجهزة الأمنية وجعلهم بمنأى عن طائلة القانون بتأثير واضح من قبل تلك الجهات، الأمر الذي أدى إلى إرباك دور القضاء والتأثير على استقلاله كسلطة لا تخضع قراراتها لأية ضغوط من أية جهة أو سلطة أخرى في الدولة.

كما رافق ذلك التحسن الأمني وجود ثغرة فسحت المجال أمام العديد من قادة الأجهزة الأمنية في زمن النظام المباد ومكنتهم من الدخول إلى أغلب المفاصل الحساسة في الأجهزة الأمنية الحالية بوصفها جزءاً من القيادات التي أسهمت في القضاء على بؤر التمرد في العراق. وبذلك فمن يريد التصدي للمسؤولية وقيادة البلد في المرحلة المقبلة سوف يكون أمام خيارين؛ الأول، أن يقبل بما هو موجود من القيادات التي بدورها تجر قيادات أخرى تتحكم بالمؤسسة العسكرية بصورة كاملة وبالتالي تعود بالبلد إلى زمن الانقلابات العسكرية التي لا يمكن استبعادها، فبعض القيادات السابقة الموجودة اليوم في الأجهزة الأمنية لا تستطيع الشروع بأعمال انقلابية مع وجود القوات الأمريكية على أرض العراق باعتبارها راعية للعملية الديمقراطية، غير أن تلك القيادات المندسة وبمجرد أن تجد لنفسها تفاهماً مع الجانب الأمريكي أو أية دولة ذات نفوذ في العراق لا يمكن أن تتردد في التفكير بالشروع للاستيلاء على السلطة عن طريق الإطاحة بالنظام الديمقراطي ووصول العسكر إلى سدة الحكم. أما الخيار الثاني هو التصدي لتلك القيادات بكل حزم وعزل الفاسد منها من أجل بناء أجهزة أمنية مهنية همها الأول حماية الوطن وأمن المواطن والحرص على تطبيق القانون. فهل يوجد علاج حقيقي مطروح لدى الكتل السياسية الراغبة في خوض الانتخابات المقبلة من شأنه التصدي للخطر المحتمل في المؤسسة العسكرية وتطهيرها من العناصر الفاسدة وبنائها وفق أسس مهنية؟ وهل هناك جدية لدى الكيانات السياسية في الابتعاد عن التخندق الفئوي وتقليص مبدأ المحاصصة اللذين شكلا حجر الزاوية في بناء القواتِ الأمنية الحالية؟

ثانيا: المستوى الخدمي

رغم عظم الإهمال والدمار الذي خلفه النظام السابق وموجات العنف والإرهاب التي نشرها أتباع البعث والقاعدة في العراق والتحدي الكبير الذي واجهته الحكومة الحالية من تفشي آفة الفساد المالي والإداري في أغلب دوائر الدولة، كان أمل الناخب العراقي أن يحظى بقدر لا بأس به من الخدمات التي فقدها في الحقب الماضية والسنوات العجاف التي مرت بالعراق، ورغم بعض التقدم الذي لوحظ هنا أو هناك، إلا أن هناك قصوراً واضحاً وكبيراً وتراجعاً خطراً في مستوى الخدمات والبنى التحتية يفوق حجم المبالغ التي تم رصدها للوزارات الخدمية خلال الأربعة أعوام الماضية كان سببه الفساد المالي والإداري المستشري في جل دوائر الدولة إن لم نقل كلها، وكان العامل الرئيس الذي يقف خلف ذلك الفساد هو الفساد السياسي الذي لا يسمح بمراقبة ومحاسبة ومعاقبة المفسدين، فماذا يمكن أن تحمل البرامج الانتخابية القادمة من خطط للنهوض بالواقع الخدمي المتردي؟ وهل من حلول جديدة؟.

ثالثا: المستوى الاقتصادي

كان من المؤمل أن يكون هناك تقدم ملموس يشهده العراق على المستوى الاقتصادي والذي تطلع له الناخب العراقي من خلال البرامج الانتخابية والوعود الكثيرة التي أطلقها الساسة أثناء وبعد العملية الانتخابية للأربع أعوام الماضية، إلا أننا رأينا أغلب مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة بخصوص الاستثمار وبخاصة في مجالي النفط والغاز بالإضافة إلى التشريعات التي من شأنها النهوض بالواقع الاقتصادي ودفع عجلته إلى أمام قد تم تعطيلها لرغبات سياسية وبدفع من جهات خارجية كما صرح بذلك أكثر من مسؤول، بل وصل الأمر إلى التشكيك في تراخيص الاستثمار التي قدمتها وزارة النفط للشركات الراغبة باستخراج وتطوير حقول النفط العراقية، الأمر الذي جعل المواطن العراقي(الناخب) يفقد الثقة بأغلب ما يتم التصريح به من قبل المسؤولين حول مستقبل الاقتصاد العراقي، فهل يعني ذلك إن الحال سوف تبقى كما هي عليه اليوم؟ أم أن البرامج الانتخابية القادمة سوف لا تعترف بالمصالح السياسية مقابل مصلحة العراق الاقتصادية؟ وكيف يمكن للمواطن أن يصدق ذلك؟.

قد تكون للأربعة أعوام الماضية ظروف كبلت الجهات المعنية بقيود كالمحاصصة الحزبية وفرض وزراء غير أكفاء من قبل هذه الجهة أو تلك بالإضافة إلى جملة من العوامل التي أسهمت في عدم إعطائها المجال لاتخاذ ما يلزم من المواقف بشأن بعض القضايا باعتبار إن العراق بلد منقوص السيادة، إلا أننا نتطلع إلى برامج في ظروف تختلف تماماً عن سابقتها. إن مهمتنا كمراكز دراسات ومؤسسات فكر هو تسليط الضوء على مختلف القضايا التي من شأنها أن تقوم بتطوير آفاق العمل السياسي الاستراتيجي داخل العراق، والمساهمة في ترشيد العملية السياسية ومساعدة المرشح والناخب العراقي على رؤية أفضل وأكمل وفق أفكار نقدية تهدف للانتقال من مستويات الفشل إلى النجاح.

آراء وأفكار

Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .

٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com